

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

24-23-22 جماد الأول 1441 ، 19-18-17 يناير 2020





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الدوائر والمحاكم التجارية تنظر في مخالفات حقوق المؤلف وبراءات الاختراع

المصدر: جريدة الرياض الأحد 24 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

<http://www.alriyadh.com/1799338>

تقرر أن يباشر القضاء العام من خلال الدوائر والمحاكم التجارية اختصاصات النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف ولجنة الفصل في دعاوى براءات الاختراع اعتباراً من الأول من شهر جمادى الآخرة المقبل، على أن تنظر تلك القضايا في المحاكم التجارية المكونة من ثلاثة قضاة، والدوائر التجارية في المحاكم العامة في كافة مناطق المملكة، في حين تستمر لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف، ولجنة الفصل في دعاوى براءات الاختراع بإنهاء القضايا المقيدة لديها قبل هذا التاريخ.

وأصدر وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني تعميماً عاجلاً إلى كافة المحاكم ينص على اعتماد النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف ودعاوى براءات الاختراع اعتباراً من 1/6/1441 هـ، وذلك استناداً إلى موافقة المجلس الأعلى للقضاء على نقل الاختصاص حسب ما ورد في الوثيقة المنظمة لنقل هذا الاختصاص.

وتضمن قرار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء تدريب القضاة المعنيين بالنظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف ولجنة الفصل في دعاوى براءات الاختراع في الدوائر والمحاكم التجارية، وحصر كافة القضايا المقيدة لدى الهيئة، وتوفير المبادئ القضائية الدولية في الملكية الفكرية بعد ترجمتها، وجمع السوابق القضائية لأعمال اللجان وتدوينها وفقاً للنموذج المخصص لذلك، وإيقاف استقبال الدعاوى الجديدة قبل أسبوعين من تنفيذ القرار في الأول من الشهر المقبل. يشار إلى أن مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف ولجنة الفصل في دعاوى براءات الاختراع كانت تنظر من خلال لجنتين شبه قضائية، شكلت للنظر في المخالفات والمطالبات الناشئة من تطبيق النظامين، الأولى لجنة النظر في دعاوى براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، وتختص بالنظر في المطالبات المدنية والجزائية أو القرارات الإدارية الناتجة عن تطبيق النظام. أما الثانية فكانت لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف التي تختص بالنظر في الدعاوى والمطالبات أو القرارات الإدارية، حيث تختص بإيقاع الغرامة المالية بما لا يزيد على 100 ألف ريال.



أمير المدينة يوجه بإطلاق الحملة المرورية • التزام وأمان

المصدر: جريدة المدينة الأحد 24 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668649>

موسى الجهني - المدينة المنورة
وجه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة، بإطلاق الحملة المرورية تحت مسمى (التزام وأمان) بدءاً من اليوم وتستمر لمدة أسبوعين، وتستهدف الحملة التوعوية التي يطلقها مرور المنطقة جميع أطراف المجتمع من خلال بث متطلبات السلامة المرورية وتفعيل مبدأ القدوة الحسنة لمستخدمي الطريق والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق أفضل النتائج المرجوة وفق خطة مشتركة يقوم بتنفيذها جميع الجهات ذات العلاقة وبما يكفل بإذن الله نجاحها والاستفادة من تطبيق وتنفيذ الحملات التوعوية والتي سيتم إدراجها ضمن مبادرة القيم والأخلاق (خير أمة) قاصدين منها الظفر بوقاية مستخدمي الطريق من هاجس الحوادث المرورية. وتسهم الحملة في تعزيز السلامة المرورية وأنماط القيادة الآمنة لدى مستخدمي الطريق بالمنطقة من خلال الالتزام بأنظمة وتعليمات المرور وإرساء مفهوم القيادة الآمنة بتوفير البيئة المرورية لهم.



الشورى يتجه لإلزام وزارة العمل بإستراتيجية لتوطين الوظائف القيادية

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 جماد أول 1441 هـ - 18 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668612>

سعد آل منيع - جدة
أوضحت النيابة العامة أن القبض على الأحداث في غير حالات التلبس تحكمه 4 ضوابط تشمل أن يكون القبض عليه في حضور ولي أمره أو من يقوم مقامه، أو بحضور مندوب من الدار، أو بما يمنع الخلوة والانفراد به، ويحاط الحدث وولي أمره أو من يقوم مقامه بالتهمة المنسوبة إليه، وتحدد اللائحة إجراءات القبض. ولفتت النيابة إلى أن نظام الأحداث أحاط كل ذكر أو أنثى أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره حال القبض عليه بضمانات وكفالات سواء كانت الحالة تلبس أو غير حالة تلبس في ضوء المادة الخامسة من النظام. وينص النظام على أنه لا يجوز إيقاف الحدث لغرض التحقيق، ما لم تر النيابة أن المصلحة تقتضي إيقافه، وفي جميع الأحوال لا يوقف الحدث إلا في الدار، ويكون أمر الإيقاف مسبباً، كما ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد فترة التوقيف، فيجب قبل انقضائها أن يقوم بعرض الأوراق على رئيس فرع النيابة أو من ينوبه من رؤساء الدوائر الداخلة في نطاق اختصاصه، ليصدر أمراً بالإفراج عن الحدث أو بتمديد توقيفه مدة أو مدداً متعاقبة، على أن لا تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوماً من تاريخ القبض عليه.



جرائم المعلوماتية.. إرهاب ناعم وضحايا بالملايين في انتظار الردع

10 مليارات ريال خسائر المملكة سنوياً

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 جماد أول 1441 هـ - 18 يناير 2020م
<https://www.al-madina.com/article/668611>

داود الكثيري - جدة

A A

على الرغم من إقرار قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، المتضمن عقوبات صارمة تصل إلى السجن لـ 10 سنوات والغرامة 5 ملايين ريال، إلا أن هذه الجرائم في ازدياد نتيجة التوسع الكبير في استخدام البرامج التقنية المتطورة وصعوبة ضبط الجناة، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع خسائر المملكة إلى 10 مليارات ريال سنوياً. وفيما تعرض أكثر من 5 ملايين شخص لجرائم إلكترونية في المملكة، تتنوع هذه الجرائم لتشمل حالات النصب والاحتيال والابتزاز، مروراً إلى الإرهاب ونشر الفكر المتطرف والتحريض على الجريمة. وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية أيضاً أحد أهم أدوات القوة الناعمة في يد الجماعات الإرهابية، من خلال استخدامها لنشر أفكارها ومعتقداتها وزيادة عدد المنتمين لها، خاصة من الشباب، ويعتبر «تويتر» أحد أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم للتفاعل والتنسيق أثناء العمليات الإرهابية، وتكمن الميزة الأساسية له كما يقول الخبراء في أنه يوفر مجتمعات افتراضية متغيرة، تتكون بصورة تلقائية خلال الأحداث الكبرى. وفيما ينظم قانون مكافحة جرائم المعلوماتية آليات حماية الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أي محاولة لاختراق معرفاتهم، وسرقة معلوماتهم الشخصية، يرى البعض ضرورة التعاون لمواجهة الزيادة الملحوظة في مشكلات الإنترنت وعمليات المسح على الخوادم نتيجة تدخل مخابرات أجنبية أو مجموعات هكرز والعمل على إنشاء أقسام مستقلة للتحقيق بهذه الجرائم والاستعانة بتقنيات الأمن السيبراني لاسيما وأن الضحايا على مستوى العالم يصل عددهم إلى مليون يومياً.

الشمراي: إنشاء أقسام للتحقيق والاستعانة بالأمن السيبراني

دعا أستاذ علوم الحاسب والذكاء الاصطناعي بجامعة جدة سابقاً، د. صالح الشمراي، إلى إنشاء أقسام مستقلة للتحقيق في الجرائم الإلكترونية، والاستعانة بتقنيات الأمن السيبراني، وعرف الجرائم الإلكترونية بأنها تلك التي تُرتكب ضد أفراد أو مجموعات من الأفراد بدافع إجرامي لإلحاق الأذى المتعمد بسمعة الضحية أو التسبب في ضرر بدني أو عقلي أو خسارة للضحية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك باستخدام شبكات اتصالات حديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة ورسائل البريد الإلكتروني ولوحات الإعلانات والمجموعات) والهواتف المحمولة، وتهدف جرائم الاحتيال المالي للحصول على فائدة عن طريق تغيير البيانات بطريقة غير مصرح بها، ويكون الاحتيال بإتلاف أو منع أو سرقة البيانات. وقد وثق مسؤولون حكوميون ومتخصصون في أمن تكنولوجيا المعلومات زيادة كبيرة في مشكلات الإنترنت وعمليات المسح على الخوادم منذ أوائل عام 2001 من جانب أجهزة مخابرات أجنبية، ويحدث منع الخدمات «السيبراني» عندما يتعرض موقع ويب أو خادم بريد إلكتروني أو نظام حاسوبي إلى تهديد متكرر بالحرمان من الخدمة أو أي هجمات أخرى من قبل قراصنة الإنترنت، ويطلب هؤلاء المتسللون المال مقابل وعدهم بوقف الهجمات وتقديم الحماية. وتشير وزارة الدفاع

الأمريكية إلى أن الفضاء الإلكتروني برز باعتباره مصدر قلق على المستوى الوطني من خلال العديد من الأحداث الأخيرة لذلك يخشى أن تصبح مثل هذه الهجمات هي القاعدة في الحرب المستقبلية بين الدول، وأشار إلى العديد من الأدوات المستخدمة لارتكاب الجرائم الإلكترونية ومنها الاتصال بشبكة الإنترنت والتي تعتبر الأداة الرئيسية وتوفر برمجيات خاصة للوصول إلى المعلومات المخزنة على جهاز الحاسوب . ووسائل التجسس الإلكتروني، ومنها على سبيل المثال، ربط الكاميرات بخطوط الاتصال الهاتفي وبرمجيات مسح الترميز الرقمي وفك شيفرة الرموز، وأشار إلى أنه في ظل صعوبة العثور على مرتكبي جرائم الإنترنت، يجب إنشاء أقسام مستقلة للتحقيقات في الجرائم الإلكترونية و تدريب المحللين على التصدي لجرائم الإنترنت بكفاءة وحرافية عالية.

ويمكن أن يكون الحاسوب مصدرًا للأدلة على جريمة إلكترونية لاحتوائه على سجلات ذات قيمة للمحققين الجنائيين في شكل ملف السجل، ومع انتشار الجرائم الإلكترونية، تمتلك بعض الشركات الرائدة في مجال الأمن السيبراني المهارات والموارد والرؤية لمتابعة أنشطة الأفراد والمجموعات.

الجعيد: مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة لتدمير المجتمعات

طالب الخبير الأمني اللواء متقاعد مسفر الجعيد بضرورة توعية أبنائنا وبناتنا بما يحاك ضدهم في الخفاء وأن يعرفوا صديقهم من عدوهم، وتوضيح ذلك ابتداء من الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة وأهمها الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، والتركيز على أن صانعي الإرهاب هم أعداء الدين والبلد، وأنهم يستخدمون كل الوسائل في سبيل تحقيق أهدافهم الأثمة. كما أن الجامعات والقطاع الخاص يتحملون جزءاً من المسؤولية وذلك لاستقطابهم الملايين في مواقع الدراسة والعمل المختلفة. وأضاف الجعيد: إن بلادنا مستهدفة لأنها حامية الحرمين، والكثيرون يخططون ويدرسون جميع الطرق للنيل منهما بأي وسيلة كانت، ووجدوا ضالتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، كوسيلة لتدمير المجتمعات.

المنشأوي يحذر من إرسال الأرقام السرية للحسابات البنكية لأي شخص

قسم المستشار الأمني، والباحث المتخصص في جرائم الإنترنت العميد متقاعد محمد عبدالله منشأوي جرائم الإنترنت حسب رسالته للماجستير إلى 5 أقسام الأول الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية التي يرتكبها مستخدمو الإنترنت، وإنشاء المواقع أو الصفحات الخاصة بالقدف والتشهير بالأشخاص، واستخدام البروكسي للدخول إلى المواقع المحجوبة، وإخفاء الشخصية أثناء التصفح أو إرسال البريد الإلكتروني، وانتحال شخصية الآخرين والثاني جرائم الاختراقات التي يرتكبها مستخدمو شبكة الإنترنت، وتشمل: تدمير المواقع، اختراق المواقع الرسمية أو التجارية، أو الشخصية، اختراق الأجهزة الشخصية، اختراق البريد الإلكتروني للآخرين، الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية، وإرسال الفيروسات والإرهاب الإلكتروني والثالث الجرائم المالية التي يرتكبها مستخدمو شبكة الإنترنت، وتشمل السطو على أرقام البطاقات الائتمانية والحسابات البنكية، التزوير، المخدرات، غسيل الأموال، جرائم ذوي الياقة البيضاء، والجرائم الاقتصادية، وفي القسم الرابع جرائم إنشاء أو ارتياد أو الاشتراك في المواقع المعارضة أو المعادية التي يرتكبها مستخدمو الشبكة، والخامس جرائم القرصنة التي يرتكبها مستخدمو شبكة الإنترنت، وتشمل إنشاء مواقع للبرامج المقرصنة، استخدام البرامج المقرصنة، وسرقة المواقع أو الصفحات. وأشار إلى أنه من القصص المحزنة والمضحكة في نفس الوقت أن أحد الشخصيات المعروفة في المجتمع تلقى اتصالاً هاتفياً من شخص يدعى أنه ممثل لأحد البنوك ويبلغه أنه وصلته حوالة بنكية بمبلغ خمسين ألف ريال ويطلب منه رقم حسابه البنكي مع طلب إرسال الرسالة النصية التي تصله على جواله (وهي الرقم السري المؤقت الذي يرسله البنك عادة لجوال العميل) وقد وقع الضحية في الشراك وأرسل له الرسالة وفي لحظات تم سحب مبلغ مئة ألف ريال من حسابه، والمضحك المبكي أن الجاني اتصل بالضحية مرة ثانية وأبلغه أنه تم سحب المبلغ بالخطأ، ويطلب منه إرسال الرقم الذي سيصله ليعيد له المبلغ المسحوب وتم ذلك فعلاً فقام الجاني بسحب مبلغ مئة ألف ريال أخرى من الضحية. كما تطورت وسائل الاحتيال لتزوير صفحات لشخصيات في مواقع التواصل الاجتماعي بنفس مسمى صفحة الضحية ووضع صورته وبياناته وتقريباً نفس رابط الصفحة السابقة مع تغيير حرف واحد فقط حتى لا ينتبه الآخرون ومن ثم يرسلون رسائل لكل المضافين في صفحة الضحية الأساسية منتحلين صفته، وبعد ذلك يدعون الضحية للتسجيل في مجموعة وتس اب مثلاً أو إيهامه بأنه ستصل له رسالة نصية ويطلبون إرسال صورتها لهم وعندما يقتنع الضحية بإرسال الرقم للجاني يتم تهكير جواله والتحكم فيه ويصبح ضحية يقومون بانتحال شخصيته للإيقاع بضحايا آخرين لتحويل مبالغ لهم أو الاستيلاء على حساباتهم البنكية أو بطانقهم الائتمانية.

10 مليارات ريال خسائر بسبب الجرائم الإلكترونية سنوياً

أشارت إحصائيات حديثة إلى أن تكلفة الجرائم الإلكترونية في المملكة بلغت 10 مليارات ريال سنوياً، بينما بلغت نسبة الهجمات على الشركات السعودية 69%.

ووفقاً للدكتور فهد تركي بن محيا عميد كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود، في ورشة عمل أمن المعلومات التي أقيمت في المعهد المصرفي بالرياض، فإن ضحايا الجرائم الإلكترونية يصل عددهم إلى مليون شخص يومياً على مستوى العالم نتيجة عمليات ابتزاز وسرقة معلومات وغيرها، ونفذت مؤسسة النقد عدداً من الأنظمة المالية المختلفة مثل الشبكة السعودية للمدفوعات، والنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة، ونظام سداد للمدفوعات، وأنظمة أمنية لتدعم التحقق من الهوية. وتتصدر المملكة دول الخليج العربي في التهديدات الإلكترونية بنسبة 39%، وفقاً لشركة «كاسبرسكي لاب»، كما كشفت شركة «نورتن» عن نتائج أحدث تقاريرها في شأن الأمن الإلكتروني، الذي أظهر أن أكثر من 5 ملايين شخص في السعودية تعرضوا للجرائم الإلكترونية.

جرائم المعلوماتية.. واقع وتحديات في المملكة والعالم

10 مليارات ريال خسائر المملكة سنوياً

المملكة تستحوذ على 39% من الجرائم الإلكترونية

160 ألف هجوم إلكتروني تتعرض له المملكة يومياً

السجن سنة وغرامة 500 ألف ريال أو بإحداهما لمخالفة النظام

السجن عشر سنوات وغرامة 5 ملايين لدعم الإرهاب إلكترونياً

صور الجرائم الإلكترونية

• رسالة نصية بالفوز بجائزة وعند الاتصال يتم استدراجه لإعطاء بياناته البنكية.

• رسالة نصية بتوقف بطاقته البنكية تفعيل الحساب أو البطاقة بالضغط على الرابط (الفخ).

• رسالة وتس اب من شخص يتق به يطلب منه مساعدة وتحويل مبلغ مالي فوري.

• إرسال رسالة استضافة لمجموعة وتس اب وطلب الضغط على رابط به برنامج لاختراق الجوال.

الأبدي: السجن 10 سنوات والغرامة 5 ملايين للترويج للإرهاب

أوضح المحامي والمستشار الشرعي والقانوني الدكتور إبراهيم الأبدي، أن تطبيق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ساهم بالحد كثيراً من الجرائم المعلوماتية، مطالباً بحملات توعية أكبر للتعريف بخطورة تلك الجرائم والعقوبات المقررة عليها. وأضاف أن من صور وأشكال الجرائم المعلوماتية، نشر الأفكار الضالة والمتطرفة، إما بأسماء وهمية أو انتحال أسماء شخصيات لديها أعداد كبيرة من المتابعين في مواقع التواصل الاجتماعي، ويقف وراء تلك الحسابات جهات منظمة، وأجهزة استخبارات دولية لإثارة الفتن في المجتمعات

وأكد الأبدي أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ساعد على تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق التي تترتب على استخدام أجهزة الكمبيوتر أو مواقع التواصل الاجتماعي، وأجهزة الجوال، وفرض عقوبة السجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمئة ألف ريال أو بإحداهما على كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المنصوص عليها في النظام، ومنها الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، كما فرض عقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بإحداهما على كل شخص ينشئ موقعاً لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو تسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات أو ترويج أفكارها أو نشر كيفية تصنيع المتفجرات.

75 جهة حكومية تسجل أقل من 60 % في النضج الإلكتروني»

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668479>

سعيد الزهراني- الطائف سعيد الزهراني - الطائف
أوضح البرنامج الوطني للتعاملات الإلكترونية «يسر» في تقرير رسمي حول مستوى نضج الخدمات الإلكترونية أن 75 جهة حكومية لازالت في الفئة البرتقالية «أقل من 60%» و 25 في الفئة الصفراء بينما الفئتين البلاتيني والأخضر وصلت إلى 42 جهة، وأكد التقرير أن عدد الجهات الحكومية المقدمة للخدمات الإلكترونية وصل إلى 142 جهة تقدم أكثر 3474 خدمة.

وقدم البرنامج 4 نصائح إلى الجهات الحكومية المختلفة من أجل الارتقاء بالنضج في الخدمات الحكومية الإلكترونية بهدف الاستمرار في إحراز تقدم مستمر ينعكس بشكل إيجابي على جودة الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية وللرفع من مستوى رضا المستفيدين .

وأكد البرنامج على ضرورة استمرار العمل بمنهجية برنامج يسر الاستراتيجية وتعزيز دور المرصد في حصر الخدمات وتصنيفها إضافة إلى وضع أولويات لتطويرها على أن تعطى الأولوية للخدمات المقدمة إلى المستفيدين من أجل الارتقاء بها وتفعيل الاستفادة منها، وإجراء تقييم مستمر لتجربة المستفيدين (أفراد، قطاع الأعمال، الجهات الحكومية) لتحسين مستوى تقديم الخدمات الرقمية، وتعزيز مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية المختلفة، للوصول إلى أعلى مستوى نضج في تقديم الخدمات، وكذلك دراسة التجارب السابقة لمختلف الجهات والاستفادة منها في التطور المستمر.

وتتيح منصة مرصد الخدمات الحكومية للجهات إدخال البيانات ومن ثم تنشر معلومات الخدمات الحكومية على المنصة الوطنية الموحدة (as.vog.ym). حيث يساهم المرصد في وضع خارطة طريق للجهات الحكومية تمكنها من تحويل خدمات التقليدية إلى رقمية ورفع مستوى نضج الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى مشاركة بيانات جميع الجهات الحكومية بشفافية ووضوح، وتكمن أهمية الخدمات الرقمية في تسهيل عملية الوصول للخدمات الحكومية وتقديمها بأعلى مستوى يعزز من الكفاءة والشفافية ويصب في مصلحة المستفيدين بما ينعكس إيجاباً رضاهم. تأثير الخدمات الرقمية على الأفراد

وجود الخدمات الرقمية من شأنه أن يساهم في تسهيل حياة الأفراد من مواطنين ومقيمين، من خلال تذليل العقبات لعملية الوصول والحصول على الخدمة الحكومية. بالإضافة إلى كونه عامل رئيسي في تحويل خدمات الجهات الحكومية من مجرد إجراءات إلى خدمة مبنية على التركيز على المستفيد أولاً، على مستوى رضا الأفراد من الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية.

التأثير على قطاع الأعمال
تساهم الخدمات الرقمية المقدمة إلى قطاع الأعمال عبر المنصات والبوابات الإلكترونية في دعم المسيرة الاقتصادية والتنموية وذلك من خلال تسهيل إجراءات تأسيس الشركات والمؤسسات وربط الخدمات التي يحتاجها قطاع الأعمال من مختلف الجهات الحكومية عبر منصات مشتركة توفر تجربة ذات تأثير يتسم بتقليل أعباء وتكاليف الإجراءات المرتبطة بتأسيس الأنشطة الاقتصادية وتساهم في تسهيل ممارسة الأعمال.

التأثير على الجهات الحكومية
يؤثر التحول الرقمي الحكومي على جميع شرائح المجتمع وبالتالي ينتج عنه وجود مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي تنافسي، لذا فإن تطور العمل الحكومي الرقمي يعتمد على العديد من النقاط منها وجود بنية تحتية مؤهلة لنشر الخدمات الرقمية والتأكد من الوصول إلى جميع المستفيدين، كما أن وجود منهجيات عالمية لتطوير تجربة المستفيد وتحسين جودة الخدمات الرقمية، وتأهيل العاملين في القطاع الحكومي على تطبيق الأنظمة التقنية لتقديم الخدمة يرفع بشكل كلي من مستوى تأثير تطبيقات الحكومة الرقمية.



صحة • العشرين“ تبحث تحديات أنظمة الرعاية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 22 جماد أول 1441هـ - 17 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668388>

واس _ الرياض
تعتزم مجموعة عمل الصحة لمجموعة العشرين الاجتماع مجدداً في مارس 2020، وذلك للمضي قدماً في المناقشات وتوحيد الآراء لإنشاء أنظمة صحية مستدامة تركز على سلامة الأفراد واحتياجاتهم.
جاء ذلك بعد عقد المجموعة اجتماعها الأول في الرياض بحضور وفود من دول أعضاء المجموعة والدول المدعوة والمنظمات الإقليمية والدولية حيث ناقش الاجتماع على مدار الأيام الثلاثة التحديات المشتركة والفرص المحتملة سعياً لتحديد الخطوات القادمة نحو إنشاء أنظمة صحية مستدامة تتمحور حول الإنسان.
وتركزت جلسات الاجتماع على الرعاية الصحية الحكيمة، والصحة الرقمية، وسلامة المرضى.
كما تخلل الاجتماع نقاشات بناءة بشأن التأهب للأوبئة والتهديد الناشئ من مقاومة مضادات الميكروبات؛ استناداً إلى التقدم المحرز في الرئاسة السابقة لمجموعة العشرين.
مما يذكر أن أنظمة الرعاية الصحية حول العالم تشكل 11% من إجمالي الناتج المحلي، وتسهم في توليد الملايين من الفرص الوظيفية، والكثير منها مخصص للنساء.
وفي الوقت ذاته، يفتقر حوالي 3,5 مليار شخص إلى الخدمات الصحية الأساسية، ويمكن لهذا الوضع أن يتحسن بتعاون المجتمع الدولي واغتنام الفرص كافة التي تقدمها التوجهات والتقنيات الناشئة الكفيلة بتشكيل آفاق جديدة لنظام الرعاية الصحية.
وعلى هامش الاجتماع، انعقد المؤتمر الدولي الأول لتسريع التحول نحو أنظمة صحية مستدامة من خلال تعزيز الرعاية الصحية الحكيمة. وتميز المؤتمر بحضور نخبة من الخبراء ووفود الدول وممثلي المنظمات الدولية.
واستعرض المتحدثون التجارب الناجحة وأفضل الممارسات الخاصة بتنفيذ حلول «الرعاية الصحية الحكيمة».



مشروع تعديل نظام • التخصصات الصحية“ على طاولة

• الشورى»

إحالة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية للنقاش

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 22 جماد أول 1441هـ - 17 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668358>

جابر المالكي - الرياض

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس في اجتماعها الثالث من أعمال السنة الرابعة للدورة السابعة، الذي عقدته أمس الأول، برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني عدداً من التقارير، التي رفعتها اللجان المتخصصة عدداً من الموضوعات للنقاش تحت قبة المجلس منها مشروع تعديل نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

ووافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى في اجتماعها على إحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن طلب تصديق المملكة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 95 بشأن حماية الأجور عام 1994م، واتفاقية المنظمة رقم 120 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب عام 1964م.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن اقتراح انضمام المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقية التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وعلى إحالة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والزراعة في المملكة العربية السعودية في روسيا الاتحادية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية والغذائية.

وقررت الهيئة العامة إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن مذكرة تفاهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في اليابان.

موضوعات محالة للنقاش

-تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1439 / 1440 هـ.
-تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني للعام المالي 1439 - 1444 هـ.
-تقرير اللجنة الصحية، بشأن مقترح مشروع تعديل نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) وتاريخ 6 / 2 / 1413 هـ، والمقدم استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

-تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية وديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني.

-تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي العام للترفيه للعام المالي 1439/1440 هـ.
-إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدد من المجالات.



بأمر «النيابة».. تحريات ومراقبة موظفين مشبوهين بالفساد

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 24 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2006163>

علمت «عكاظ» أن النيابة العامة أصدرت إنذاراً للسماح للسلطات الأمنية بمتابعة ورصد عدد من المشتبه بهم في القطاعين الحكومي والخاص، في أعقاب متابعتها قضية فساد وظيفي إداري وأخلاقي.

ووفقاً للمصادر سمحت النيابة برصد الحسابات البنكية العائدة للمشتبه بهم والإطلاع عليها ومتابعتها وتبيين وجود شبه قوية تجاه عدد من الأشخاص بارتكابهم عدداً من الجرائم المتعلقة بالرشوة وغسل الأموال والتستر التجاري واستغلال النفوذ الوظيفي، وأسماء أعضاء في جهاز عدلي يشتبه بتحقيقهم مكاسب شخصية والإيحاء بالقدرة على إنهاء وإنجاز المعاملات بشكل غير نظامي.

ونقلت المصادر لـ«عكاظ» أن المباحث الإدارية قدمت تقارير أولية للمراقبة الفنية ونتائج للتحريات الميدانية ونتائج المراقبة الهاتفية، إضافة إلى رصد وتحليل الحسابات البنكية للمشتبه بهم والمحافظ الاستثمارية التي تعود لهم. وزادت أن النيابة أصدرت توجيهاً إلى السلطات الأمنية بوضع أحد المشتبه بهم تحت المراقبة للقبض عليه بالجرائم المشهود مع بقية أفراد القضية عقب توثيق معلومات بأن للمشتبه به نشاطاً مشبوهاً من خلال التدخل والتعقيب لدى عدد من المحاكم والجهات الحكومية تحت مظلة مكتب محاماة.

وأبانت المصادر أن السلطات المختصة تابعت على مدى أشهر تحركات المشبوهين ورصدت لقاءاتهم ووثقت تعاملاتهم التي تنوعت وتعددت على مدى أشهر. ولفتت المصادر إلى أن من بين التهم التي يواجهها المتورطون الرشوة، غسل الأموال، الاجتماع على مفسدة، مخالفة الأنظمة والتعليمات، إضافة إلى النصب والاحتيال.



عكاظ تنشر مهمات • إدارة الدعاوى• بلائحة المرافعات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 جماد أول 1441هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2006086>

أصدر مجلس «القضاء الإداري»، قراراً بتعديل مسمى «إدارة الدعاوى والأحكام»، إلى مسمى «إدارة الدعاوى»، في اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات أمام ديوان المظالم أينما وردت. وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد وجه قبل 3 أشهر في صفر الماضي باستحداث إدارة للدعاوى والأحكام ضمن الهيكل التنظيمي للمحاكم، تنهض بمتابعة القضايا منذ لحظة دخول المترافع المحكمة إلى تسليمه نسخة الحكم النهائي، بإجراءات إلكترونية ميسرة. وتعد هذه الإدارة التقارير الدورية عن أنشطة وإنجازات الإدارة والوحدات الإدارية المرتبطة بها، والصعوبات التي تواجهها، واقتراح تطوير الأداء فيها، إضافة إلى الإشراف على أقسام قيد الدعوى، وأعمال تسليم الأحكام والوثائق والمحفوظات، كما تستقبل طلبات بدل المفقود لصور صكوك الأحكام، ليقوم قسم الوثائق والمحفوظات فيها بتحضيرها وتوفيرها للمستفيد في أسرع وقت وبشكل إلكتروني. وتتولى إدارة الدعاوى مهمات فحص ملفات الدعاوى والطلبات والتحقق من استيفائها المتطلبات النظامية، والتأكد من وثائقها المرفقة، إلى جانب تسليم صور الأحكام وتحويلها بالصيغة التنفيذية إلى المستفيدين، وتجهيز طلبات الاستئناف أو التدقيق قبل تحويل ملف القضية إلى محكمة الاستئناف.



بأمر • النيابة.. تحريات ومراقبة موظفين مشبوهين بالفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 جماد أول 1441هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2006163>

علمت «عكاظ» أن النيابة العامة أصدرت إنذاراً للسماح للسلطات الأمنية بمتابعة ورصد عدد من المشتبه بهم في القطاعين الحكومي والخاص، في أعقاب متابعتها قضية فساد وظيفي إداري وأخلاقي. ووفقاً للمصادر سمحت النيابة برصد الحسابات البنكية العائدة للمشتبه بهم

خفض البطالة عن طريق شركات الهندسة والتشغيل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 24 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

http://www.aleqt.com/2020/01/18/article_1747526.html

أحمد الشهري

تتصدر البطالة جميع القضايا الوطنية على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدول النامية؛ وهذا الأمر يفرض واقعا شديدا الحساسية لأي صانع قرار اقتصادي. البطالة تأتي نتيجة عوامل ومؤثرات اقتصادية، بعضها بسيط أو شديد التعقيد، خاصة إذا كانت البطالة ناتجة عن ضعف الإنتاجية العامة للشعوب؛ لأسباب اجتماعية أو حديثة النشوء المدني أو عوز تنافسية الأجور والخبرات بين المواطنين والمغتربين كما في دول الخليج العربي، ولا سيما عندما يكون المغتربون قادمين من دول ذات اقتصادات أقل من دول الخليج.

مقال اليوم أزعم أنه يعتمد على الديناميكيات التي تعد مسببات جوهرية لحالة البطالة في السعودية وبعض دول الخليج. لعل أول تلك المسببات تلاشي الأعمال الحرة والمهن العائلية في كثير من الأسر الخليجية، وعلى وجه التحديد السعودية ذات الاقتصاد الأكبر في المنطقة، ولا سيما بعد الطفرات النفطية التي تحققت في كثير من دول الخليج وسيادة الوظائف الحكومية غير الاستثمارية؛ ما شكل نموذج عمل قد لا يستطيع الصمود مع تراجع النفط. وقد ترافق مع هذا المؤثر الجوهري، فقدان الخبرات المهنية المتراكمة التي تشكل شركات خاصة، كما حصل في ألمانيا عندما استطاع المواطن الألماني أن يواصل تطوير مهنة الأجداد. أما المسبب الثاني في بطالة بعض المواطنين، فلأن اليد العاملة القادمة من الدول الأفقر كانت أمرا حاسما في عدم جاذبية وظائف القطاع الخاص؛ لأن الشركات أدمنت على الأجور الرخيصة في مقابل الاستئثار بالأرباح عبر عقود من الزمن؛ أدى ذلك إلى وجود انكشاف مهني واقتصادي في الوقت نفسه مدعوم بعوامل أخرى جعلت البطالة ومعدل النمو على طرفي نقيض، وعزز من ذلك استخدام التأثيرات محفزات اقتصادية، جعلت خفض بطالة المواطنين بمعدلات مقبولة أمرا صعبا.

من المثير للاهتمام، أن القطاع الخاص لا يزال غير متفاعل بالدرجة الكافية مع الاتجاهات الاستراتيجية في السياسات الاقتصادية والقوى البشرية من حيث زيادة معدل توظيف المواطنين، على الرغم من الزخم الذي نراه عند تولي أي وزير حقيبي الاقتصاد أو العمل، لكن تظل النتائج دون المأمول؛ وعليه لا يمكن لوم القطاع الخاص أو المسؤول الحكومي ما لم نضع حلولاً قابلة للتطبيق ومنسجمة مع ديناميكيات القوى البشرية السعودية المسببة للبطالة وهيكل الاقتصاد الوطني. أخيرا، في ظل الديناميكيات المسببة لبعض أنواع بطالة السعوديين، نحتاج إلى وضع حلول تعالج ذلك من خلال الشركات الحكومية الاستثمارية، ولعل مجالي الهندسة والتشغيل والصيانة ملائمان كمرحلة أولى في مكافحة البطالة الناتجة من فجوة المنافسة في الأجور بين السعوديين والأجانب؛ كما أن شركات الهندسة والتشغيل والصيانة من أكثر القطاعات التي يمكن أن تستوعب السعوديين إذا ما كانت شركات حكومية وبرواتب جيدة في ظل ضعف القطاع الخاص أصلا، إضافة إلى أن هذه المبادرة تعد مبادرة اقتصادية وليست تنظيمية.

النساء المعلقات!!..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 جماد أول 1441 هـ - 19 يناير 2020م

<https://www.al-madina.com/article/668632>

علي أبو القرون الزهراني

..أصعب ما يمكن أن يتناوبك من إحساس هو أن تكون بلا هوية!!

..وبلا هوية، أي أنك تفقد أشياء من حُرِّيَّتِكَ الشخصية، فتتحول حياتك إلى ما يشبه السجن الكبير الذي لا تعرف كيف تغادره، ومتى؟، ولماذا أنت دخلته أصلاً؟!

..هذه مقدمة لقضية غريبة تختزل في داخلها الكثير من معاناة نساء أقل ما يمكن وصفهن «بالنساء المعلقات!!..»

..أنا هنا أتحدث عن النساء غير السعوديات والمتزوجات بسعوديين وفق الأنظمة ولديهن أطفال، ويعشن في البلد من عشرات السنين.

هؤلاء النسوة أصبحن بقدرة البيروقراطية العجيبة «نساء معلقات».. بلا هوية، لم يحصلن على الجنسية السعودية، وفقدن جنسياتهن الأصلية!!..

..قال لي صديق وهو دكتور أكاديمي معروف بأنه متزوج بامرأة غير سعودية من عشرات السنين، ولديه منها أبناء كبار.

وقد تقدمت زوجته للحصول على الجنسية السعودية، وطُلب منها أن تتنازل عن جنسيتها الأصلية، وفعلاً تقدمت بهذا إلى المحكمة التي أصدرت لها صكاً شرعياً، وبموجبه قامت سفارة بلدها الأساس بإسقاط جنسيتها وسحب جوازها. والمفاجأة أن معاملتها في الأحوال المدنية من سنين، وهي الآن حبيسة البيت لا تستطيع عمل أي شيء، ولا تذهب أي مكان إلا معي!!..

..وقال لي آخر بأن زوجته تعيش نفس المشكلة، وأنها لم تستطع التوظيف لأنها بلا هوية رغم تخصصها النادر!!..

..وانفجرت امرأة بالبكاء في أحد مكاتب حقوق الإنسان، فهي أرملة ولديها أطفال أيتام ولا تستطيع القيام بشئونهم أو حتى السفر إلى أهلها!!..

..وأكثر من واحدة اشتكين بأن خدماتهن موقفة أو معطّلة وأنهن لا يستطعن التحرك وأن حياتهن مهددة بعد أن أصبحن كالمجهولات!!..

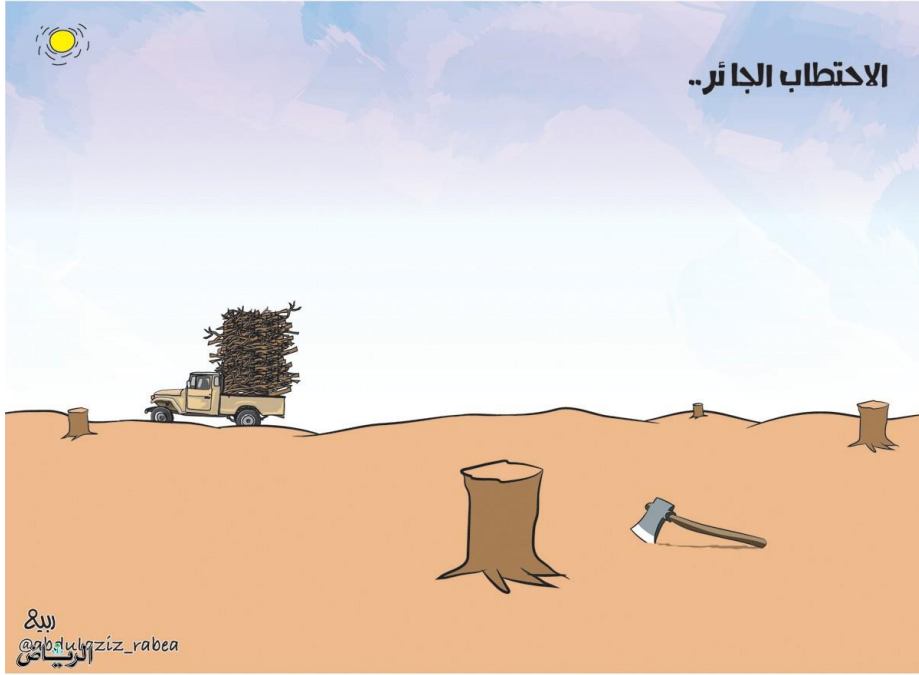
..والمضحك المحزن أنهن حين يتقدمن بطلب الإقامة يُطلب منهن جواز السفر، والسفارات تمتنع بحجة إسقاط جنسياتهن. هل رأيتُم دوامة أكبر من هذه..؟!

..وقال لي مسئول في حقوق الإنسان: إن هذه مشكلة الكثير من النساء وإنها موجودة في العديد من المدن، ورغم محاولاتهم إلا أن أغلب المعاملات معطّلة أو تدور في حلقة مفرغة دونما حل!!..

(..ياجماعة).. هل يعقل هذا؟!..
إما أن تمنحوهن الجنسية، أو اتركوهن على جنسيات بلدانهن..
أما أخذهن لمنطقة رمادية، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فهذا أمر غير مقبول. ولا أظن الأنظمة تعجز عن إيجاد حلول
لهكذا حالات!..



كاريكاتير



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 24 جماد أول 1441 هـ
- 19 يناير 2020 م

<http://www.alriyadh.com/m/1799461>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 24 جماد أول 1441 هـ
- 19 يناير 2020 م

<http://www.aleqt.com/>